بهرا الضياء
العدد ٣٣٦ - الأحد ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م- ٦٧٥٥ آ

خصائص الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت

ميدل إيست أون لاين: حين انتشرت شبكات الحاسوب والمعلومات بطول العالم وعرضه ودخلت تطبيقاتها في بيئة المجتمعات المعاصرة، اسهمت ولا شك في تعزيز التواصل الحضاري والثقافي وتعزيز التفاهم الانساني وكسر حواجز العزلة الاتصالية بين الشعوب، إلا انها في الجانب الآخر ساعدت على شيوع الجريمة بمختلف اشكالها لتقود الى ما يمكن تسميته بعولمة الجريمة، والمتأمل في حال شبكة الإنترنت على وجه الخصوص يدرك ما قدمته هذه الوسيلة من تسهيلات كبرى للانشطة الإجرامية "المنظمة والفردية" على السواء جاعلة الأمن الاجتماعي والاقتصادي والقومي ايضا لكثير من البلدان عرضة لمخاطر انماط جديدة من الجريمة الذكية عابرة الحدود التي باتت اليوم تهدد كيان المجتمع الانساني كله. وفي سياق الجريمة وظروف ارتكابها من خلال شبكة الإنترنت حدد بعض الخبراء ان لأفعالها خصائص متفردة لا تتوافر في أي من أفعال الجرائم التقليدية في اسلوبها وطريقة ارتكابها والتي ترتكب يوميا في كافة دول العالم اما خصائص تلك الجرائم التي ترتكب عبر الإنترنت فهي:

الخاصية الأولى: الحاسوب الآلي هو اداة ارتكاب جرائم الإنترنت وفحوى هذه الخاصية ان كافة جرائم الإنترنت يكون الحاسوب الالي هو الاداة لارتكابها، فلا يمكن تسمية هذه جريمة او وصفها بجريمة الإنترنت دون استخدام الحاسوب الآلي لانه هو وسيلة الدخول على شبكة الإنترنت وبالتالي تنفيذ الجريمة ايا كان نوعها.

الخاصية الثانية: الجرائم ترتكب عبر شبكة الإنترنت تعد شبكة الإنترنت هي حلقة الوصل بين كافة الاهداف المحتملة لتلك الجرائم كالبنوك والشركات الصناعية وغيرها من الاهداف التي ما تكون غالبا الضحية لتلك الجرائم وهو ما دعا معظم تلك الاهداف الى اللجوء الى نظم الامن الإلكترونية في محاولة منها لتحمي نفسها من تلك الجرائم او على الاقل لتحد من خسائرها عند وقوعها ضحية لتلك الجرائم.

الخاصية الثالثة: مرتكب الجريمة هو شخص ذو خبرة فائقة في مجال الحاسوب الآلي لاستخدام الحاسب الآلي لارتكاب جريمة على شبكة الإنترنت لا بد وان يكون مستخدم هذا الحاسوب الآلي على دراية فائقة وذو خبرة كبيرة في مجال استخدامه والتى تمكنه من تنفيذ جريمته والعمل على عدم اكتشافها، ولذلك نجد ان معظم من يرتكبون تلك الجرائم هم من الخبراء في مجال الحاسوب الآلي وان الشرطة تبحث اول ما تبحث عن خبراء الكمبيوتر عند ارتكاب الجرائم.

الخاصية الرابعة: الجريمة لا حدود جغرافية لها فشبكة الإنترنت ألغت اي حدود جغرافية فيما بين الدول وبعضها، فيمكن التحدث فيما بين اشخاص ليس في بلدان مختلفة وانما في قارات مختلفة فحسب في نفس الوقت على شبكة الإنترنت من خلال الدردشةCHATING. وعليه فان اي جرائم ترتكب عبر شبكة الإنترنت فانها تتخطى حدود الدولة التي ارتكبت فيها لتتعدى آثارها كافة البلدان على مستوى العالم واضاف بعض الخبراء خاصية خامسة وهي: **الخاصية الخامسة**: أهداف تلك الأفعال من المعروف إن أكثر تلك الجرائم يكون من ضمن اهدافها الاساسية هو الحصول على المعلومات الألكترونية التي تكون اما محفوظة على اجهزة الحاسبات الالية واما منقولة عبر شبكة الإنترنت، واخرى يكون هدفها هو الاستيلاء على الاموال، وثالثة تستهدف الافراد او الجهات بعينها واخيرا اجهزة الكمبيوتر كهدف لها.

١. **المعلومات**: ثمة العديد من الجرائم التي ترتكب بهدف يتعلق بالمعلومات، ويتمثل هذا الهدف بالحصول على المعلومات او تغييرها او حذفها نهائيا وهذا الهدف حسب درجة اهميته. ومعظم تلك الجرائم التي يكون الهدف منها المعلومات هي في الاغلب الأعم في حالات الجرائم الاقتصادية وتكون بغرض الحصول على مزايا او مكاسب اقتصادية فالحرب الاقتصادية لا تقل في ضراوتها وشدتها حاليا عن الحرب العسكرية إلا انها تتم عبر شبكة الإنترنت .

٢. **الاستيلاء على الاموال**: تستهدف اكثر تلك الجرائم تحديد عناصر الذمة المالية، ويكون الطمع وراء ارتكابها الذي يشبعه الحصول والاستيلاء على تلك الاموال، وبريق المكسب السريع يحرك مرتكبها، وقد ترتكب احيانا لمجرد قهر نظام منشأة مثلا وتخطى حواجز الحماية، او بدافع الانتقام من صاحب تلك المنشأة او احد عناصرها.

٣. **الاشخاص او الجهات**: معظم الجرائم التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت تستهدف اما اشخاصا واما جهات بعينها، وغالبا ما تكون تلك الجرائم هي جرائم مباشرة ترتكب في صورة ابتزاز او تهديد او تشهير، او هي جرائم غير مباشرة ترتكب في صورة الحصول على البيانات او المعلومات الخاصة بتلك الجهات او الاشخاص وذلك لاستخدام تلك المعلومات والبيانات بعد ذلك في ارتكاب جرائم مباشرة.

٤. **اجهزة الكمبيوتر**: وعندما يكون الهدف من ارتكاب تلك الافعال عبر شبكة الإنترنت هو اجهزة الكمبيوتر فالغالب يكون الهدف هو تخريب تلك الاجهزة نهائيا او على الاقل تعطيلها لاطول فترة ممكنة ومعظم تلك الجرائم تتم بواسطة استخدام الفيروسات. هذا فضلا عن مجموعة من الخصائص الفرعية نوجزها في:

أولاً: انها جريمة لا تترك اثرا لها بعد ارتكابها.

ثانياً: صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها ان وجدت.

ثالثاً: انها تحتاج الى خبرة فنية، ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها.

رابعاً: انه يسهل "نظريا" ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقني.

خامساً: سهولة اخفاء معالم الجريمة، وصعوبة تتبع مرتكبيها.

سادساً: يلعب البعد الزمني "اختلاف المواقيت بين الدول"، والمكاني "امكانية تنفيذ الجريمة عن بعد"، والقانوني "أي قانون يطبق؟"، دورا هاما في تشتيت جهود التحري والتنسيق الدولي لتعقب مثل هذه الجرائم.

سابعاً: هذه الجرائم تتسم بالغموض حيث يصعب إثباتها، والتحقيق فيها، ليس كما هو الحال في الجرائم التقليدية.

ثامناً: كثيراً من جرائم الإنترنت لا يتم الإبلاغ عنها إما لعدم اكتشاف الضحية لها، وإما خشيته من التشهير.

تاسعاً: انها تعتمد على قمة الذكاء في ارتكابها وان كانت متابعة جرائم الإنترنت والكشف عنها واقامة الدليل عليها من الصعوبة بمكان حيث ان هذه الجرائم لا تترك اثراً، فليست هناك اموال او مجوهرات مفقودة وانما هي ارقام تتغير في السجلات. ومعظم جرائم الإنترنت تم اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها، كما ان الجرائم التي لم تكتشف هي اكثر بكثير من تلك التي كشف الستار عنها.

بيل غيتس يروج لمزايا برنامج وندوز فيستا

بهرا - متابعات

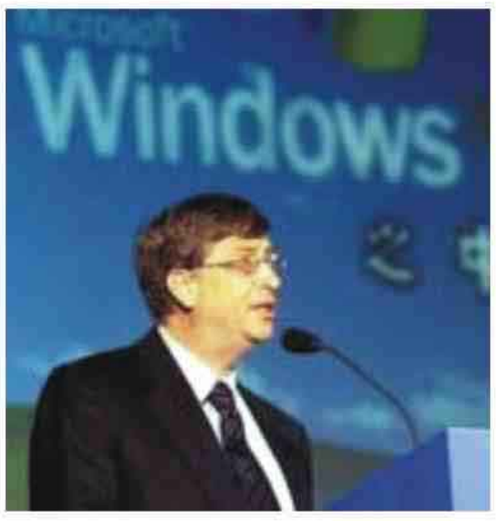

رغم المنافسة التي قد تشكلها غوغل، يبدو أن شركة مايكروسوفت مازالت محافظة على زخمها ولم ترفع الراية البيضاء بعد، إذ يستعد رئيسها، بيل غيتس، لإطلاق منتجها الجديد وهو برنامج "وندوز فيستا"، الذي يؤمل أن يجعل العالم الرقمي أكثر أمانا وسهولة وإمتاعا لمستخدميه. استعرض غيتس في ثنايا كلمة موجهة للمعرض الدولي للإلكترونيات الاستهلاكية، مزايا نظام التشغيل "وندوز فيستا"، وهو نظام جديد يحتوي على خصائص فريدة من المقرر إطلاقه في وقت لاحق من السنة الجارية.

وسلط غيتس الضوء على بعض خصائص نظام التشغيل الجديد الذي سيتيح لمستخدميه التواصل بسلاسة مع بعضهم االبعض، والحصول على تسلية أكبر وإرسال صور فيديو أكثر جودة ونقاء.

وجاء في كلمة بيل غيتس: "المستهلكون يستخدمون الاتصالات أكثر فأكثر.. والبرنامج صمم لتحقيق هذا الغرض". وتروج شائعات بين المحللين مفادها أن شركة غوغل قد تكشف عن خطط لتصنيع كمبيوتر شخصي قائم على غوغل، أو قد تميط اللثام عن برنامج قائم على غوغل يكون قادرا على الدخول مباشرة في منافسة مع المنتج الجديد الذي ستطرحه مايكروسوفت.

ويُذكر أن غيتس كان قد أقر في مذكرة وجهها لكبار مساعديه التنفيذيين بأن على مايكروسوفت أن تتحرك بسرعة لطرح خدمات قائمة على الإنترنت تتيح لها أن تصمد في وجه منافسيها الأقوياء في إشارة إلى ما يمكن أن تطرحه غوغل من منتجات وخدمات جديدة.

غير أن بيل غيتس خلال مقابلة هاتفية معه قلل من الخطر الذي يمكن أن تشكله غوغل على مايكروسوفت في االمستقبل.

وقال مازحا: "سمعت أن غوغل ستطرح إنسانا آليا يتولى إعداد الوجبات السريعة 'الهامبرغر' أيضا.. فلنروج لهذه الإشاعة.. ليس هناك شيء يعجزهم".

لكنه أضاف بنبرة أكثر جدية: "إنها، غوغل، الآن في مرحلة شهر العسل وأي شيء يعلنون عنه، سيستأثر باهتمام وتغطية وسائل الإعلام.. من الواضح أنهم سيتجهون لطرح منتجات جديدة غير خدمات البحث في الإنترنت.. لكنني أظن أن توقعاتهم لن تصبح حقيقة قائمة".

روبوتات المستقبل ستستطيع إنقاذ الأرواح

بهرا - وكالات

كشفت مجلة علمية عن أن علماء أميركيين في مجال الروبوتات يقومون حاليا بدراسات وابحاث لانتاج جيل جديد من الرجال الآليين يستطيع إنقاذ الأرواح البشرية في حال حدوث كوارث. وأوضحت مجلة "نيو ساينتيست نيوز سيرفيس" الأميركية أن هذه الدراسات تأتي بعد وقوع حادثة أليمة هذا الاسبوع في ولاية غرب فرجينيا حيث إنهار احد المناجم هناك مما تسبب في مصرع ١٢ عاملا. وأضافت أن الروبوتات لم تستطع المساعدة في انقاذ العمال لكونها غير مصممة لمثل هذه المهمات اضافة الى الركام الكثيف حيث إنها علقت بعد ٢١ متراً من عملية الإنزال والتنقيب. أما الروبوتات المستقبلية على حسب المجلة فستكون قادرة على التحرك في الركام والعوائق بسهولة وستكون قادرة أيضا على توصيل مواد الإغاثة للناجين.

يوميات اقتصادية

تأمين عودة الإستثمارات العراقية إلى البلد ضرورة إقتصادية

غازي المنشداوي

أن موضوع إعمار بناء العراق الجديد يتطلب ضرورة تأمين عودة كافة الإستثمارات العراقية الى البلد والتي غادرت الى خارج العراق بفعل الظروف القاهرة التي تسبب بها النظام السابق، حيث أجبرت تلك الظروف هجرة العقول الإستثمارية العراقية الى خارج البلاد مع الأموال الطائلة ولجأ المستثمرون العراقيون الى إقامة مشاريع إستثمارية في الأقطار العربية ومنها الدول المجاورة أو الدخول بمشاركات صناعية مع مستثمرين عرب وأجانب، كما أثر سلبا على واقع الإستثمار داخل البلد ولا نريد الدخول بمساجلة كلامية غير مجدية عن الأسباب الاخرى التي دعت الى هذا الوضع المأساوي. لذا فأن عودة تلك الإستثمارات مرة اخرى للمساهمة في بناء المناخ الإستثماري الوطني يعد ضرورة إقتصادية ملحة للإسهام المتواضع مع مؤسساتنا المعنية في هذا المجال، ولتأمين العودة لتلك الإستثمارات مرة اخرى لا بد من إعتماد عدة مقترحات منها إلغاء جميع القوانين القسرية التي صدرت سابقاً والتي تتضمن القيود المفروضة من قبل النظام السابق على رؤوس الأموال الوطنية والتي أجبرتها الى مغادرة الوطن. وللإسراع بإصدار قانون الإستثمار وتضمين كافة التسهيلات الضرورية اللازمة لتشجيع الإستثمارات الوطنية على العودة الى أرض الوطن الغالي وتفعيل دورهم الريادي في بناء القاعدة الإستثمارية الكبرى في البلاد، وتقديم التسهيلات الضرورية والدعم القوي للمستثمرين العراقيين وتمكينهم من نقل إستثماراتهم من الخارج وتأمين عودتها الى الوطن ومنها على سبيل المثال تفكيك المعامل والمصانع الموجودة حاليا خارج البلد ونقلها الى الداخل لغرض نصبها وإعادة تشغيلها لكي تساهم في دعم الصناعة الوطنية باعتبار القطاع الخاص الظهير القوي والمساند للقطاع العام. كما ينبغي على الأجهزة الأمنية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية توفير البيئة الآمنة من خلال إرساء قواعد الأمن والإستقرار وذلك لأن البيئة الإستثمارية وعودة رؤوس الأموال العراقية تتطلب الأجواء الهادئة البعيدة عن كل مظاهر أعمال العنف والإرهاب. كما ينبغي على المؤسسات المعنية في أمانة بغداد والبلديات العامة توفير وقطع الأراضي اللازمة للمستثمرين العراقيين وتمكينهم من إستثمار تلك الأراضي وفق قانون المساطحة لإقامة مشاريعهم الإستثمارية بعد نقل موجوداتها من الخارج ونصبها على تلك الأراضي، والإيعاز الى كافة مؤسسات الدولة تقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة لتأمين نقل كافة المعدات من خارج البلد وتسهيل عملية دخولهم وتوريدها وإعفاء المستثمرين من الضرائب والرسوم وتأمين الحماية القانونية لهم وضمان عودة رؤوس الأموال الى البلد للإسهام الفاعل في إعادة إعمار وبناء العراق الجديد. أن الأمل وطيد جدا بمؤسساتنا الوطنية وهي تؤدي دورها المنشود في عودة كافة الإستثمارات العراقية المهاجرة سابقا وعودتها الى ربوع الوطن الغالي مرة اخرى.

أزمة الوقود تتفاقم ومشاكل العراقيين تزداد والحلول معدومة

بهراء - متابعات

بدأ العراق نقل الوقود بالشاحنات من مصفاة النفط الرئيسة في الشمال الى المدن في مختلف أنحاء البلاد سعيا لتخفيف أزمة أدت الى موجة من الإقبال على شراء الوقود خوفا من نقصه، وظهور طوابير في محطات التزود بالوقود. وانتظر سائقو السيارات في طوابير لساعات طويلة عند محطات الوقود في مدينة بغداد لمسافة امتدت لعدة كيلومترات وقال عدد من العراقيين أن أزمة الوقود جاءت نتيجة زيادة انقطاع ساعات الكهرباء في بغداد التي أصبحت تعاني من انقطاع الكهرباء في معظم أحياء مدينة بغداد وعدد كبير من المحافظات العراقية. ويذكر أن الحكومة العراقية كانت قد أجرت تعديلا وزاريا تم بموجبه تعيين نائب رئيس الوزراء أحمد الجلبي مسؤولا مباشرا لوزارة النفط ليحل بديلا عن الوزير السابق إبراهيم بحر العلوم والذي يبدو أن تصريحاته التي أدلى بها في الآونة الأخيرة أغضبت رئيس الحكومة العراقية عندما عارض بحر العلوم تعديلا حكوميا لأسعار مشتقات النفط وذلك بزيادة أسعار بنزين السيارات الى ٥٠٠%. هذا وكان مصدر في وزارة النفط العراقية توقع أن تواجه البلاد أزمة في إمدادات النفط بسبب حصول اختناق في الانتاج في مصافي الشمال والوسط والجنوب. وأدى تناقص صادرات النفط ونقص الوقود ولا سيما البنزين الى ازدياد حالة من السخط الشعبي على أداء الحكومات المتعاقبة منذ حكم صدام حسين.

وعلى هذا الصعيد يقول أحمد جبار "٤٥" عاما الذي كان يقف بسيارته عند أحد الطوابير التي تمتد الى كيلومترين ونصف عند محطة وقود المنصور: "قبل اسبوع كنت أقف لمدة نصف ساعة عند أي محطة وقود للحصول على البنزين واليوم أنا أقف الآن في الطابور منذ الساعة السابعة صباحا والآن الساعة الثانية عشر ظهرا ولم يصل دوري".

أما أبو محمد "٥٠" عاماً والذي يعمل سائق تكسي فيقول: "أن أسعار الوقود في ظل هذه الأزمة الجديدة ارتفعت حتى في السوق السوداء فقد كنت أشتري ٢٠ لترا من البنزين من السوق السوداء بأربعة الآف دينار أما الآن أصبح سعر العشرين لتراً أكثر من عشرة الآف دينار ويعادل الدولار الواحد نحو ١٥٠٠ دينار عراقي". وقال "أبو ناصر" وهو سائق تكسي أيضاً "بعد كل هذا الانتظار الطويل أعود الى المنزل لاستخدام ما يقرب من نصف الكمية من البنزين التي سأحصل عليها في مولدة الكهرباء في منزلي لأن الكهرباء هذه الأيام معدومة وكل خمس ساعات قطع تأتينا الكهرباء نصف ساعة أو أقل"، معربا في الوقت نفسه عن خيبة أمله في الحكومة التي انتخبها الشعب والذي كان يتوقع أن تحسّن الخدمات التي تقدم للمواطنين ولكن للأسف فإن المناصب والكراسي باتت أهم من المواطن مؤكداً أن الوضع في السابق كان أفضل بكثير من الوضع الحالي.

في حين يقول السيد "أبو مجيد النعيمي" صاحب محطة وقود أهلية في بغداد: "أن السبب الرئيس لهذه الأزمة هو زيادة ساعات القطع في الكهرباء في بغداد فالكهرباء لا تأتي في اليوم اكثر من ثلاث أو أربع ساعات مما يدفع الناس الى استخدام مولدات منازلهم التي تعمل كلها على البنزين"، مضيفا "أن أغلب سائقي السيارات يأتون الى المحطة أكثر من مرة في اليوم الواحد، مرة ليأخذ البنزين للمولدة، ومرة أخرى يأخذ بنزين الى سيارته". مطالبا الحكومة الجديدة بايجاد صيغة أفضل من رفع أسعار المحروقات والعمل على تخفيضها والبدء بتحسين الخدمات التي باتت ضرورة ملحة للمواطن لينعم بالراحة.

ما هي السياسات المطلوبة لإعادة تأهيل الإقتصاد العراقي؟

تحقيق - غازي المنشداوي

أن ما تعانيه قطاعات الإقتصاد من مشكلات وتداعيات ذات خصوصية بكل قطاع بسبب عدم أمكانية تنفيذ سياسة محددة، تساعد على النمو الاقتصادي نظرا للمتغيرات السياسية والحروب وتوظيف إيرادات الصادرات النفطية خلال العقدين الماضيين لمعالجة الأوضاع الناجمة عن تلك المتغيرات مما أضاع فرصا لتحقيق التنمية الإقتصادية. ويعد بناء النماذج لإقتصاد عاني من المعوقات الكثيرة من الأمور السياسية امام واضعي السياسات الإقتصادية وان كان هذا نحو الإنفتاح نحو السوق الحر الا ان البيئة والمناخ اللازمين لنجاح الانتقال بالاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر غير متاحين.

"بهرا" حاولت من خلال هذا التحقيق تسليط الضوء حول السياسات المطلوبة لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي.

يقول احمد الراوي أستاذ الاقتصاد في الجامعة المستنصرية انه لا بد من اعتماد حزمة متوازنة من البرامج والسياسات التي تجمع بين سياسات الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر التي قدد تتعارض في بنود تطبيقها أو تتفق وفقا لظروف كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، فأن السياسة التي يمكن أن تطبق على القطاع الزراعي برغم كونه قطاعا تسوده الملكية الخاصة يحتاج الى دعم الدولة ومؤسساتها من خلال توفير مستلزمات الانتاج وتسويق حاصلاته.

أما أمجد العاني باحث أقتصادي فيقول: ان السياسة التي تطبق على القطاع الصناعي تتطلب الأخذ بنظر الاعتبار ما يمثله القطاع العام من أولوية في النشاط الصناعي ومعالجة المشكلات التي ستنجم في حالة إعتماد سياسة خصخصة هذا القطاع المتمثلة بمعالجة مشكلة القوى العاملة التي يمكن أن تخسر وظائفها في حالة تحويل مؤسساته الى مؤسسات خاصة، الأمر الذي يتطلب سياسة تدريجية لعملية إعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام قبل تحويلها الى قطاع خاص حيث يترتب على خصخصة اكثر من ١٩٢ مشروعا عاما توظيف نحو ٦٣٧ الف عامل يعيلون ما يقارب ٣,٥ مليون شخص، فواقع القطاعات الصناعية لا يمكنه أن ينفتح بدرجة كاملة على آلية السوق دون أن تكون له حماية لعدم مقدرته على المنافسة سواء في مؤسساته الخاصة أو المملوكة للدولة. نظرا لما يتسم به الانتاج من تدني في النوعية وارتفاع في الكلفة، إذ ان الكفاءة الفنية والاقتصادية للقطاع الصناعي العراقي غير قادرة على إنتاج سلع منافسة للسلع المستوردة دون أن تكون هناك حماية للمنتجات الصناعية خلال السنوات الثلاث المقبلة، أما فيما يتعلق بالقطاع النفطي فأن الواردات المتأتية من هذا القطاع لا بد أن تستثمر في أولويات بناء القاعدة الصناعية النفطية لسد العجز في القدرات الفنية للطاقات الإنتاجية في قطاع النفط ذاته وفي بناء البنى التحتية لمرتكزات الاقتصاد العراقي لا سيما مصادر الطاقة وخدمات النقل والإتصالات.

أما الأستاذ جعفر محمود أستاذ في مادة الاقتصاد فيقول: أن القدرات المالية والاقتصادية للإقتصاد العراقي لا تمكنه من إعادة بناء هيكليته المحطمة، وأن مساهمة التعاون الدولي ودور الدول المانحة، برغم أهميتها، فأنها خاضعة للمواقف السياسية والمتغيرات الدولية وبالتالي فأن الهم الدولي مرهون بالظروف السياسية والاقتصادية للدول المانحة وعلاقتها مع الموقف الاميركي حول برنامج إعادة بناء العراق خاصة وأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ لم يوضح بدقة ما يترتب على الدول المانحة من عون فني ومادي لإعادة بناء العراق، وأن القرار أشار الى الترحيب بدور التعاون الدولي من دعم العراق وأناط مهمة إعادة أعمار العراق بصندوق تنمية العراق كما أن الديون المترتبة على العراق سوف تعيق عملية اعادة لبناء الاقتصاد العراقي اذا لم يتم شطبها كليا، فبرغم قرار نادي باريس بالغاء ٨٠% من ديون العراق الا انه لا يعبر عن فائدة كبيرة لأن الإلغاء سيكون على مراحل وأن هذه النسبة تقل عن النسبة التي طالب بها صندوق النقد الدولي البالغة ٩٥% مضيفا أن السياسات المطلوبة لإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي يفترض أن تكون مجموعة من السياسات الاقتصادية على مستوى كل قطاع مع وضع أولويات الاستثمار الأجنبي في البلد وفقا لمتطلبات مرحلة اعادة البناء.